

تفسير البحر المحيط

@ 251 @ الإعراب ، أو استئناف إخبار . وقال الحوفي والزمخشري : حال من الضمير في { لَا تَتَّخِذُوا } ، أو صفة لأولياء ، وهذا تقدّمه إليه الفراء ، قال : { تُلَاقُونَ إِيَّاهُمْ بِآلِ مَوَدَّةٍ } من صلة { أَوْلِيَاءَ } . انتهى . وعندهم أن النكرة توصل ، وعند البصريين لا توصل بل توصف ، والحال والصفة قيد وهم قد نهوا عن اتخاذهم أولياء مطلقاً ، والتقيد يدل على أنه يجوز أن يتخذوا أولياء إذا لم يكونوا في حال إلقاء المودة ، أو إذا لم يكن الأولياء متصفين بهذا الوصف ، وقد قال تعالى : { يُوقِنُونَ يَأْتِيَهُمُ الْآذِنُ أَمَّا الَّذِينَ لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ } ، فدل على أنه لا يقتصر على تلك الحال ولا ذلك الوصف . والأولياء عبارة عن الإفضاء بالمودة ، ومفعول { تُلَاقُونَ } محذوف ، أي تلقون إليهم أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم) وأسراره . والباء في { بِآلِ مَوَدَّةٍ } للسبب ، أي بسبب المودة التي بينهم . وقال الكوفيون : الباء زائدة ، كما قيل : في { وَلَا تُلَاقُوا بِأَيِّدِكُمْ إِيَّايَ التَّهْلُكَةِ } : أي أيديكم . قال الحوفي : وقال البصريون هي متعلقة بالمصدر الذي دل عليه الفعل ، وكذلك قوله { بِإِلِلِّ حَادٍ بِطُلُمٍ } : أي إرادته بإلحاد . انتهى . فعلى هذا يكون { بِآلِ مَوَدَّةٍ } متعلقاً بالمصدر ، أي إلقاءهم بالمودة ، وهذا ليس بجيد ، لأن فيه حذف المصدر ، وهو موصول ، وحذف الخبر ، إذ إلقاءهم مبتدأ وبما يتعلق به ، { وَقَدْ كَفَرُوا } جملة حالية ، وذو الحال الضمير في { تُلَاقُونَ } : أي توادونهم ، وهذه حالهم ، وهي الكفر بالله ، ولا يناسب الكافر بالله أن يود . وأجاز الزمخشري أن يكون حالاً من فاعل { لَا تَتَّخِذُوا } . .

وقرأ الجمهور : { بِمَا جَاءَكُمْ } ، والجحدري والمعلّى عن عاصم : لما باللام مكان الباء ، أي لأجل ما جاءكم . { يُخْرِجُونَ الرِّسُولَ } : استئناف ، كالتفسير لكفرهم ، أو حال من ضمير { كَفَرُوا } ، { وَإِيَّاكُمْ } : معطوف على الرسول . وقدّم على إياكم الرسول لشرفه ، ولأنه الأصل للمؤمنين به . ولو تقدّم الضمير لكان جائزاً في العربية ، خلافاً لمن خص ذلك بالضرورة ، قال : لأنك قادر على أن تأتي به متصلاً ، فلا تفصل إلا في الضرورة ، وهو محجوج بهذه الآية ويقول تعالى : { وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ } وإياكم أن اتقوا الله ، وقدّم الموصول هنا على المخاطبين للسبق في الزمان وبغير ذلك من كلام العرب . و { أَنْ تُوْذُوا } مفعول من أجله ، أي يخرجون لإيمانكم أو كراهة إيمانكم ، { إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ } : شرط جوابه

محذوف لدلالة ما تقدّم عليه ، وهو قوله : { لَا تَتَذَخِّرُواْ ءَدُوَّيْ } ، ونصب جهاداً
وابتغاء على المصدر في موضع الحال ، أي مجاهدين ومبتغين ، أو على أنه مفعول من أجله .
{ تُسِرُّونَ } : استئناف ، أي تسرون وقد علمتم أني أعلم الإخفاء والإعلان ، وأطلع الرسول
صلّى الله عليه وسلم) على ذلك ، فلا طائل في فعلكم هذا . وقال ابن عطية : { تُسِرُّونَ }
بدل من { تُلَاقُونَ } . انتهى ، وهو شبهه ببذل الاشتغال ، لأن الإلقاء يكون سراً وجهرًا ،
فهو ينقسم إلى هذين النوعين . وأجاز أيضاً أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره : أنتم
تسرون . والظاهر أن { أَعْلَمُ } أفعل تفضيل ، ولذلك عداه بالباء . وأجاز ابن عطية أن
يكون مضارعاً عدى بالباء قال : لأنك تقول علمت بكذا . { وَأَعْلَمُ } : جملة
حالية ، والضمير في { وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ } ، الظاهر أنه إلى أقرب مذكور ، أي
ومن يفعل الأسرار . وقال ابن عطية : يعود على اتخاذ ، وانتصب سواء على المفعول به على
تقدير تعدى ضل ، أو على الطرف على تقدير اللزوم ، والسواء : الوسط . .
ولما نهى المؤمنين عن اتخاذ الكفار أولياء ، وشرح ما به الولاية من الإلقاء بالمودة
بينهم ، وذكر ما صنع الكفار بهم أولاً من إخراج الرسول صلى الله عليه وسلم) والمؤمنين ،
ذكر صنيعهم آخرًا لو قدروا عليه من أنه إن تمكنوا منكم تظهر عداوتهم لكم ، ويبسطوا
أيديهم بالقتل والتعذيب ، وألسنتهم بالسب ؛ وودوا لو ارتددتم عن دينكم الذي هو أحب
الأشياء إليكم ، وهو سب إخراجهم إياكم . قال الزمخشري : فإن قلت : كيف أورد جواب الشرط
مضارعاً مثله ، ثم قال { وَوَدَّوْاْ } بلفظ الماضي ؟ قلت : الماضي ، وإن كان يجري في
باب الشرط مجرى المضارع في علم الإعراب ، فإنه فيه نكتة كأنه قيل : وودوا قبل كل شيء
كفركم وارتدادكم ، يعني أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعاً . انتهى
. وكأن الزمخشري فهم من قوله : { وَوَدَّوْاْ } أنه معطوف على جواب الشرط ، فجعل ذلك
سؤالاً وجواباً . والذي يظهر أن قوله : { وَوَدَّوْاْ } ليس على جواب الشرط ، لأن وادادتهم
كفرهم ليست مترتبة على الظفر بهم والتسلط عليهم ، بل هم وادون